حتى لو ترك أي منهم وظيفته

5 نواب يقترحون إلغاء «محاكمة الوزراء» وتطبيق القواعد العامة للإجراءات والمحاكمات الجزائية

أعلن 5 نواب عن تقديمهم اقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء والعودة لتطبيق القواعد العامة للإجراءات والمحاكمات الجزائية على الوزراء حتى لو ترك أي منهم وظيفته.

ونص الاقتراح الذي قدمه النواب د.عادل الدمخي، رياض العدساني، شعيب المويزري، عبدالوهاب البابطين، ود. بدر الملا على ما يلي:

المادة الأولى: يلغى القانون رقم (88) لسنة 1995م في شأن محاكمة الوزراء.

المادة الثانية: يتبع في محاكمة كل وزير عضو في مجلس الوزراء حتى ولو ترك وظيفته بعد وقوع الجريمة لأي سبب، سواء بصورة نهائية أو توليه مهام وزارة أخرى، أو كان وقت وقوع الجريمة وزيراً بالإنابة فيها، القواعد والإجراءات المبينة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار اليه.

المادة الثالثة: إذا لم تكن هناك عقوبة أشد، يعاقب الوزير بالعقوبات المقررة بقانون الجزاء المشار اليه، كما يعاقب بالعقوبات المقررة قانوناً حال ارتكابه جريمة من الجرائم الآتية:

- جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي والجرائم المتعلقة بواجبات الوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون رقم 31 لسنة 1970.
- الجرائم المنصوص عليها في قوانين الانتخاب، وحماية الأموال العامة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشار اليها.

المادة الرابعة: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة الخامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية انه منذ أن صدر القانون رقم (88) لسنة 1995 أي منذ ما يقارب من خمسة وعشرين عاما، ولما يتطلبه من إجراءات مطولة ومعقدة مقارنة بالقواعد والأحكام العامة التي تطبق على بقية الأفراد في المجتمع، بل وتحقيقا لمبدأ المساواة في هذا الشأن.

رؤي الغاء قانون محاكمة الوزراء المشار اليه (المادة الأولى) والعودة مرة أخرى لتطبيق القواعد العامة للإجراءات والمحاكمات الجزائية للوزراء حتى لو ترك أي منهم وظيفته بعد وقوع الجريمة بصفة نهائية أو لتوليه مهام وظيفة أخرى، أو كان وقت وقوع الجريمة وزيرا بالإنابة فيها (المادة الثانية).

وقد حددت المادة الثالثة العقوبات التي تطبق في هذا الخصوص والتي تتمثل أساساً في العقوبات المنصوص عليها في قانون الجزاء، إضافة للعقوبات التي وردت في بعض القوانين الخاصة مثل قوانين الانتخاب وحماية الأموال العامة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها.

مجلس الأمة

الدمخي يطالب بتشكيل لجنة تحقيق في أسباب استقالات طيارين من الخطوط الكويتية

حذر النائب د.عادل الدمخي من خطورة ما يجري في شركة الخطوط الجوية الكويتية إثر تقديم عدد كبير من الطيارين استقالاتهم، مؤكدا ان الأمر يستدعي تشكيل لجنة تحقيق بهذا الخصوص ومحاسبة أي وزير قادم يكون مسؤولا عن الشركة.

وقال الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن تقديم 25 طيارا بإدارة العمليات في الخطوط الجوية الكويتية استقالاتهم والذين قد يتبعهم 59 طيارًا من المدربين يدعمون مطالبهم يعد أمرًا خطيرًا، وبين أن إدارة العمليات من أهم الأقسام في الشركة والناقل الوطني ووفرت 3 ملايين دينار بعملها الجاد والمخلص، وحصلت على شهادة الـ"إياسا" من أكبر منظمة تعنني بتقييم الطيران.

وأوضح أن من قدموا استقالاتهم تمتد خبراتهم إلى 40 عاما، وأقلهم تصل خبرته إلى 15 عاما، مؤكدًا أن هؤلاء الطيارين يحظون بدعم ما لا يقل عن 50 طيارًا مدربًا وجمعية الطيارين التي تمثل 520 طيارًا.

وأكد أن هناك تداعيات لهذه الاستقالة وتدخل في الشؤون الداخلية للإدارة وهي مساس بمكانة الطيار الكويتي، كما أن هناك تضخيما للأخطاء.

وأعرب عن أسفه لعدم وجود تحقيق في التهم والطعن في ذمم الطيارين بمبالغ لا تتعدى بضعة آلاف في حين أنهم وفروا على الشركة ملايين الدنانير.

وشدد على أن هناك تعيينات باراشوتية حاربها النواب وقدموا بخصوصها استجوابًا إلى أكثر من وزير، مؤكدًا أن أكبر ضرر على الدولة ينتج عن التعيينات الباراشوتية وأن أكبر فساد إداري هو أن يأتي من لا يستحق في مكان هو غير مؤهل له.

وأكد أن هذه الأمور ستكون محل تحقيق ومساءلة لأي وزير قادم مسؤول عن الخطوط الجوية الكويتية، وذلك على خلفية التعيينات التي تمت بناء على شهادات (مضروبة) والتعيينات التي تمت لأناس خرجوا من المؤسسة وأخذوا حقوقهم كاملة ثم عادوا بالباراشوت وأصبحوا يسببون المشاكل في الإدارة.

وأوضح أن الطيارين الذين تقدموا باستقالاتهم هم صفوة الطيارين الكويتيين ولم يشتكوا رغم معاناتهم وللأسف تم اتهامهم بذممهم المالية والإساءة لهم والتدخل في شؤونهم، مؤكدًا انه لن يسكت عن هذا الأمر.

وطالب الدمخي رئيس مجلس إدارة الشركة بتحمل المسؤولية تجاه هذه الأزمة التي ستكون لها تداعيات كبيرة، مبينا ان واجب مجلس الإدارة اتخاذ قرارات سريعة واتخاذ إجراء بحق من تسبب بهذه المشكلة.

من جانب آخر، أعلن الدمخي عن تقدمه وعدد من النواب باقتراح بقانون لإلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء.

وبين أن اقتراح إلغاء محكمة الوزراء يأتي لتحقيق المساواة وبسبب ما تتطلبه محاكمة الوزراء من إجراءات مطولة ومعقدة مقارنة بالقواعد والأحكام العامة التي تطبق على بقية الأفراد في المجتمع، معتبرًا أن هذا التمييز مرفوض.

وأوضح أنه في حال إلغاء قانون محاكمة الوزراء فستتم العودة إلى تطبيق القواعد العامة للإجراءات والمحاكمات الجزائية حتى لو ترك أي منهم وظيفته بصفة نهائية بعد وقوع الجريمة أو لتوليه مهام وظيفة أخرى، أو إذا كان وزيرًا بالإنابة وقت وقوع الجريمة.

كما أعلن الدمخي عزمه ومجموعة من النواب التقدم بطلب لتخصيص مدة ساعتين من إحدى الجلسات المقبلة لمناقشة تداعيات حكم محكمة التمييز بإلغاء مراسيم تعيينات الخبراء.

أكد أن حضورها واجب لكنه ليس من قبيل تحقيق النصاب

الملا يطالب بسرعة تشكيل الحكومة وعقد جلسات أسبوعية لتعويض الفائتة

بدر الملا

أكد النائب د. بدر الملا أن الطلب الذي تقدم به والنائب عبدالله الكندري بشأن استئناف جلسات المجلس يأتي من منطلق أن الدستور لم ينص على أن النصاب النوعي يشترط أن تكون الحكومة ممثلة في الجلسات.

وقال الملا في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن حضور جلسات مجلس الأمة واجب على الحكومة لكنه ليس من قبيل تحقيق النصاب، مشيرًا إلى أن الطلب تضمن إشارة واضحة بشأن تعطيل جلسات المجلس بسبب تأخر تشكيل الحكومة.

ولفت إلى أنه في السابق كان البعض يردد أن النواب يعطلون الجلسات ولكن الآن الحكومة هي من تؤخر الجلسات وهذا يؤكد عدم صحة المقولة السابقة.

وقال إن ما يحصل من تعطيل للجلسات مخالف للدستور وعرقلة للرقابة الشعبية ومنع النواب من ممارسة دورهم الرقابي والتشريعي وهو أمر مرفوض.

وأضاف "استبشرنا خيرًا بتولي سمو الشيخ صباح الخالد رئاسة مجلس الوزراء، ويجب أن يحرص على أن يترك انطباعًا جيدًا عنه بسرعة تشكيل فريقه الحكومي".

وبين أن سمو رئيس مجلس الوزراء ذكر في مؤتمره الصحافي أنه يمد يد التعاون مع السلطة التشريعية ولكن هذا التعاون لا يعني التهاون، مؤكدًا أن النواب يبادلونه ذات المقولة.

وقال "يا سمو رئيس مجلس الوزراء نطلب منك سرعة تشكيل الحكومة وأن تبادر الحكومة بتعويض المجلس عن الفترة التي مضت وذلك بعقد جلسات أسبوعية لتدارك عدد الجلسات المفقودة، وحتى نستطيع تحقيق المهام والملفات العالقة في جدول الأعمال".

وشدد على أن التأخير وإطالة مدة تشكيل الحكومة قد يؤدي مستقبلا إلى نوع من عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء.

وتمنى من رئيس مجلس الأمة أن يبادر بإرسال الدعوات للحكومة لحضور الجلسات المعدة سلفا حتى لا تتعذر الحكومة بعدم ورود الدعوات إليها.

وبين أنه ليس مبررًا مقبولا أن يكون قصر عمر الحكومة لسنة واحدة عائقا دون تشكيلها.

وقال "لا تعنيني السوابق إذا كانت حكومات سابقة استغرقت وقتًا أطول في التشكيل فلم أكن نائبًا بذلك الوقت".

سابقاً كان البعض يردد أن النواب يعطلون الجلسات ولكن الآن الحكومة هي من تؤخرها

استبشرنا خيراً بالخالد ويجب أن يترك انطباعًا جيدًا عنه بسرعة تشكيل فريقه

أكد أن هذا السلوك يتعارض مع حرمة المكان والعادات والتقاليد الكويتية الأصيلة

الدلال: نرفض وندين الاعتداء على رئيس مجلس الأمة ونطالب بمحاسبة المعتدي

محمد الدلال

نقول للغانم لك كل الاحترام وهذه الممارسة تصرف فردي لا يمثل عائلة هذا الشخص الكريمة

عبر النائب محمد الدلال عن رفضه التام لما حدث في مقبرة الصليبخات من اعتداء على رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم مطالبا بمحاسبة الشخص الذي قام بهذا السلوك الذي يتعارض مع حرمة المكان والعادات والتقاليد الكويتية الأصيلة.

وقال الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «ساءنا كثيرا ما حدث بالأمس في مقبرة الصليبيخات من اعتداء على رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم».

وأضاف ان هذا الأمر ابتداء يسيء إلى أي مسلم كويتي يعرف مقدار المكان وهو المقبرة وأهمية مراعاة حرمة هذا المكان ومراعاة أهل العزاء.

وأكد انه «يجب أن نتجنب جميعا أن ندخل في مشاجرات أو الإساءة للآخرين لأن للمقابر حرمتها ولها القيم الخاصة بها في التعامل احتراما للأموات واحتراما لأهل المتوفى وتقديرا لهم ولمواساتهم وتقديم العزاء لهم».

وشدد الدلال على أن عملية الاعتداء التي تمت بالأمس امر مرفوض أيا كان الشخص المعتدى عليه خاصة انه رئيس مجلس الأمة و«رئيسنا ويمثلنا» وبالتالي هو امر مستنكر للغاية ومرفوض تماما سواء في المقبرة ولها حرمتها أو أيا كان المكان الذي تمت فيه.

ولفت الدلال إلى أن من لديه وجهة نظر تخالف الرئيس الغانم او أي شخص في مجلس الأمة أو خلافه فإنه توجد قنوات دبلوماسية وسياسية وقانونية يستطيع أن يعبر فيها عن رأيه بما فيها وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأكد أنه «لايمكن ان نحل مشاكلنا باليد وبالاعتداء وهنا نؤكد أن أي اعتداء مرفوض ويجب ان تتخذ الإجراءات القانونية تجاه أي شخص قام بهذه الاعتداءات والسلوكيات التي تخرج عن نظامنا الدستوري والقانوني أو حتى قيمنا وأعرافنا وعاداتنا».

وأضاف «نقول للرئيس الغانم لك الاحترام والتقدير وهذه الممارسة بلا شك لا تمثل اهل الكويت وهي تصرف فردي لا يمثل عائلة هذا الشخص الكريمة».

من جانب آخر قال الدلال «نحن مازلنا في فترة حكومة تصريف العاجل من الأمور ولا شك انها أخذت وقتا طويلا وهذا نوع من التعطيل لأعمال المجلس ولدينا الكثير من القوانين والمصالح المتعلقة بالناس يجب أن تحسم».

ولفت إلى أنه «المطلوب ان يكون لدينا حكومة في اسرع وقت ممكن حتى تمارس الحكومة دورها ويمارس المجلس دوره».

وأشار الدلال إلى أنه سيقدم سؤالين لوزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وزيرة المالية بالوكالة مريم العقيل، الأول عن القرارات التي تتخذ من الوزارات والخاصة بالتعيين بالنقل والندب وهل تعتبر قرارات صحيحة ام لا؟ وهل هي امور عاجلة؟ وهل فيها تجاوز للقانون أوإخلال بالعدالة ؟وهي قضية حساسة ومهمة لأنه في يوم من الأيام اتخذت المحاكم احكاما بإلغاء هذه القرارات التي لا تدخل في عاجل الأمور.

وبين أن السؤال الثاني بصفتها مسؤولة عن وزارة المالية وجهاز المراقبين الماليين عن تصرفات الحكومة الخاصة بالنقل بين البنود أو الصرف والأمور المالية والميزانية وهل هذه التصرفات قانونية؟ وما الأساس القانوني؟ وهل هناك مخالفات؟

وأوضح أن الهدف من ذلك ليس الإعاقة ولكن التأكيد على عدم الإخلال بمبادئ العدالة والإنصاف ولا بدور الحكومة وهو تصريف العاجل من الأمور لأنه من يتورط في هذه الأمور هو الوزير المقبل.

وطالب الدلال الحكومة المستقيلة بضرورة بحث هذا الموضوع بشكل جاد ووقف القرارات في القضايا الرئيسة مشيرا إلى ما حدث في قضية تعيين الخبراء والإضرار التي حدثت فيه نتيجة القرارات الخاطئة. وقال «نريد حكومة لديها القوة والأمانة ولو جاءت ببرنامج عملي وفعال للإصلاح سنكون من الداعمين لها في دعم الإصلاح والتطوير ومكافحة الفساد».

تأخر تشكيل الحكومة الجديدة تعطيل لأعمال المجلس التشريعية

عسكر العنزي وعبدالكريم الكندري استقبلا رئيس لجنة العلاقات الخارجية في «النواب» البرازيلي

استقبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب الدكتور عبد الكريم الكندري في مجلس الأمة أمس رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب البرازيلي إدواردو بولسونارو والوفد المرافق له في إطار زيارة رسمية للوفد البرلماني البرازيلي.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون بين الكويت والبرازيل وسبل تعزيزها في المجال البرلماني، إلى جانب مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

يذكر أن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب البرازيلي إدواردو بولسونارو والوفد المرافق له قد وصل إلى البلاد أول أمس في زيارة رسمية تستغرق خمسة أيام.

على صعيد متصل استقبل رئيس لجنة الصداقة البرلمانية (الكويتية-البرازيلية) النائب عسكر العنزي في مجلس الأمة أمس، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب البرازيلي إدواردو بولسونارو والوفد المرافق له في إطار زيارة رسمية للوفد البرلماني البرازيلي.

وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، ومناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيزها لا سيما في الجانب البرلماني.

يذكر أن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب البرازيلي إدواردو بولسونارو والوفد المرافق له قد وصل إلى البلاد أمس الأربعاء في زيارة رسمية تستغرق خمسة أيام.